مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 14 العدد 5 (السداسي الثاني 2022)، ص.11 – 44

مجال العقل في النقد الحديثي عند المحدثين

The field of reason in hadith criticism of the muhaddiths

د. عز الدين روان[1]*

[1] جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)

a.rouane@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/12 تاريخ القبول: 2022/11/04 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

لقد سخر الله لخدمة السنة رجالا يدافعون عنها ويمحصونها، لتمييز الصحيح من الضعيف مستعملين لعقولهم، وهذا ما دفعني إلى البحث عن مدى استعمال المحدثين لعقولهم في النقد الحديثي .وقد قسمت بحثي إلى مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة؛ فالمطلب الأول بينت فيه المقصود بالعقل المعتبر في النقد الحديثي، ثم بينت مراعات المحدثين للعقل عند السماع في المطلب الثاني، وعند التحديث في المطلب الثالث، وعند الحكم على الرواة في المطلب الرابع، وعند الحكم على الأحاديث في المطلب الخامس .وقد توصلت إلى ما يأتي: -دور العقل يكون في تأصيل القواعد العلمية الصحيحة للنقد الحديثي ـالقد وضع المحدثون حدودا للعقل البشري هي أنَّه محدود؛ وأنه غير محصور من ناحية الكثرة .

-راعى المحدثون العقل في قبول الحديث ورده عند السماع فلا يكتبون عن أحد حتى يسألوا عنه، وعند التحديث؛ فإنه لا تجوز رواية حديث ضعيف إلا ببيان ضعفه، وعند الحكم على الرواة؛ فكثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، وعند الحكم على الأحاديث. فالحديث لا يمكن أن تخالف العقل.

الكلمات المفتاحية: العقل البشري؛ النقد الحديثي؛ الراوي و الرواية؛ السماع؛ التحديث.

* المؤلف المرسل

Abstract:

God has subjugated to serve the Sunnah men who defend and scrutinize it to distinguish the correct from the weak using their minds, and this is what prompted me to search for the extent to which the muhaddiths use their minds in hadith criticism.

I divided my research into an introduction, five demands, and a conclusion. In the first requirement, I clarified what is meant by the intellect considered in hadith criticism, then I showed The muhadditheen consideration of reason when listening in the second requirement, when updating in the third requirement, when judging the narrators in the fourth requirement, and when judging hadiths in the fifth requirement.

I have reached the following: The role of the mind is in rooting the correct scientific bases for hadith criticism.

The muhadditheen have set limits for the human mind, which is that it is limited. And it is not confined in terms of abundance.

- The muhadditheen took care of reason in accepting the hadith and responding to it upon hearing, so they do not write about anyone until they ask about it, and when updating; It is not permissible to narrate a weak hadith except by explaining its weakness, and when judging the narrators; They often insult the narrator with one denounced news he brought, and when judging hadiths. The hadith cannot contradict the mind.

Keywords: human mind - hadith criticism- narrator and his naration - listening - altahdith.

مقدمة:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الهداة المهتدين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن السنة النبوية الشريفة هي ثاني مصادر التشريع بعد القرءان الكريم، وكما تكفل الله بحفظ القرءان بنفسه، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾[الحجر، 9] فقد سخر لخدمة السنة رجالا يدافعون عنها، ويمحصونها لتمييز الصحيح من الضعيف في كل زمان ومكان، انطلاقا من زمن النبوة الذي مارس فيه رسول الله ﷺ النقد الحديثي من خلال تصحيح الفهوم للصحابة رضوان الله عليهم عندما يخطئون في فهم الأحاديث، أو يستشكلون بعض الألفاظ الحديثية فيبينها لهم رسول الله ﷺ.

وقد توسع النقد الحديثي بعد زمن النبوة فلم يعد مقتصرا على المتن فقط، بل تعداه إلى الإسناد، وهذا ما يظهر جليا في كتب التخريج؛ لأن جل الأحاديث الضعيفة والموضوعة لعلة في السند. فالناظر للوهلة الأولى يظن بأن المحدثين عطلوا عقولهم ولم يستعملوها في النقد الحديثي، ولم يلتفتوا إلى المتن رغم أنه الجزء الأهم في الحديث، وهذا باعتبار أن السند لا يعدوا أن يكون سوى الطريق الموصلة للمتن.

ولكن ولعدم إدراك غير المتخصصين للمنهج الذي صيغت به هذه القواعد، ولخفاء المعاني الكامنة في مفاهيم المصطلحات النقدية التي تختزل قواعد عقلية محضة أحيانا كثيرة، برزت أصوات بعض الباحثين تنادي بإعادة تمحيص السنة، مع ضرورة إعمال العقل في نقد المتون؛ وهذا ما دفعني إلى البحث عن مدى استعمال المحدثين المتقدمين والمتأخرين لعقولهم في النقد الحديثي. والذي سنحاول الإجابة عنه من خلال الإشكالية الآتية:

-إلى أي مدى يمكن إعمال العقل في النقد الحديثي؟ وما هي مواطن استعمال العقل في نقد المرويات؟

وما الأسس العقلية التي قام عليها علم نقد الحديث؟

وقد قسمت بحثي إلى مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

-مقدمة.

-مدخل.

-المطلب الأول: المقصود بالعقل المعتبر في النقد الحديثي وحدوده وضوابط إعماله.

-المطلب الثاني: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع.

-المطلب الثالث: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث.

-المطلب الرابع: مراعاة المحدثين للعقل في الحكم على الرواة.

-المطلب الخامس: مراعاة المحدثين للعقل في الحكم على الحديث.

-خاتمة.

مدخل:

لقد كان الأئمة النقاد رحمهم الله شديدي التحري في الرواية والنقد وقبول الأحاديث وردها. وفي هذا الصدد يقول المعلمي: "يقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: منكر أو باطل، وتجد ذلك كثيرًا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثًا حديثًا[1].

وهذا الفعل من المحدثين هو الذي يقتضيه العقل؛ فإنه إن صحَّ السَّند فالأصل أن يصحَّ المتن جريًا على قاعدة البراءة الأصلية؛ فالأصل في الخطاب الصِّدق من الصادق، والأصل فيما اتَّصل سنده بثقات أن يكون النَّص صادرًا من النبي ﷺ، إلا ما ظهر بالفعل أنَّه مخالفٌ للقواعد التي وضعوها والمعايير التي حدَّدوها بعد دراسة وتمحيص، ولم يحابوا أحدًا في ردّ الحديث وبيان ضعفه أو شذوذه[2]. يقول د. الأحدب: "إن بناء علم أصول الحديث كان بناءً عقلياً. ولولا هذه الصفة، لما كان له أبداً هذا الأثر البالغ في بناء وتشكيل العقل المسلم. وهذا البناء العقلي كان ابتداؤه من تلك الأصول العقلية المنهجية التي قررها القرآن الكريم، والسنة المطهرة في شأن الراوي والمروي، والتي إليها يعود علم أصول الحديث"[3].

ويقول الدكتور عبد الله ضيف الله الرحيلي: "الضوابط العلمية للتّثبت في الرواية عندنا نحن المسلمين -كما هي الحال في منهج المحدثين- ليستْ مستندة للإيمان بالغيب، بحيث يكون ضابطاً من ضوابط تثبيت الرواية أو تزييفها، بل هي ضوابط عقلية تستند إلى العقل، وإلى القضايا التاريخية الثابتة، ومقارنةِ الروايات وعَرْضها على بعضها أو على سواها مما رآه المحدثون ضابطاً أو دليلاً على صحة الرواية. وهذه الضوابط بهذا الوصف تُعَدُّ عقليةً فطرية يشترك البشر -غالباً- في إدراكها وقبولها، بغض النظر عن أديانهم واتجاهاتهم؛ فالخبر بالسند المنقطع مثلاً تشترك العقول السليمة في الشك فيه أو عدم التسليم به من هذا الوجه، وذلك لعدم وجود الناقِل المتصل بمصْدر الخبر، وإذا لم يتوفر هذا الناقل فكيف يتصور العلم بالخبر؟! إن العقول البشرية تُفَرِّق بين الخبر من جهة، وبين التوقع والظن من جهة أخرى. ومن هنا لا يَرِد التساؤل القائل: أي منهج علميّ يستند إليه

[1] علل المتون بين الرواية والغواية، ياسر عريف، ص10. https://search.mandumah.com/Record/670721

[2] قاربٌ بلا قاع! (دراسةٌ في المنهج النَّقدي للمتون بين المحدِّثين والحداثيين)، إعداد إبراهيم بن محمد صديق، ص ص 14-15.

[3] أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم، محاضرة الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب ص19.

منهج المحدثين في التثبت من صحة الرواية؟ هل هو ذاك المنهج العلمانيّ المُنْطَلَق، أم الإيماني المُنْطَلَق؟ ذلك أن عنصر الإيمان بالغيب في منهجنا لم يتدخل في مقاييس قبول الرواية وردها -من هذه الحيثية-، وإن كانت مقاييسنا لا تنافي الإيمان بالغيب بل تُثْبته، لكن هذا الجانب من منهج المحدثين متعلِّقٌ بجانب الرواية، وليس بالرأي والاعتقاد وعلْم الغيب"[1].

وقد تميز العلماء المحدِّثون ممَّن نقدوا المتن بالغزارة المعرفية بسنَّة النَّبي ﷺ، والتضلُّع منها، وهذا لا يتحقَّق إلا بكثرة المطالعة والعيش مع سنة النبي ﷺ، ومدارسة حديثه حتى تختلط السُّنة بحياته وأنفاسه وحركاته وسكناته، فيصير عنده ملكة قوية يستطيع من خلالها أن يدرك ضعف المتون، يقول ابن دقيق العيد: "الحادي والعشرون الموضوع من الحديث أي المختلق: وأهل الحديث كثيرًا ما يحكمون بذلك باعتبار أمورٍ ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصلُه يرجع إلى أنَّه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرَّسول ﷺ هبة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه"[2]، وقال ابن القيم رحمه الله: "وسئِلت: هل يُمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤالٌ عظيمُ القدر وإنَّما يعلَم ذلك من تضلَّع في معرفة السُّنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُّنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه[3].

فكانوا حريصين أشد الحرص على تنقية الأحاديث وعلى معرفة عللها[4]، قال الحاكم: "مَعْرِفَة عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"[5]. وقال عبدالرحمن بن مهدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ هُوَ عِنْدِي، أَحَبُّ إِلَيَّ من أن أكتبَ عشرين حديثًا لَيْسَ عِنْدِي». وقال عبد الرحمن بْن مَهْدي أيضا:

---

[1] حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا، بقلم الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ص ص 12-13.

[2] الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد، ص25..

[3] معايير نقد المتن عند المحدثين، لإبراهيم ن محمد صديق، مركز سلف للبحوث والدراسات، ص16.

[4] علل المتون بين الرواية والغواية، ياسر عريف، ص11. https://search.mandumah.com/Record/670721

[5] انظر: معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم ص112.

«معرفةُ الحديثِ إلهامٌ». قَالَ ابْنُ نُمَيْر: «وصَدَقَ! لو قلتَ لَهُ: مِنْ أينَ قلتَ؟ لم يكنْ له جوابٌ»[1]. ولذلك فإن علم العلل من أشد العلوم غموضًا، فلا يدركه إلا القلائل ممن رزقه الله سعة الرواية، وكان مع ذلك حاد الذهن ثاقب الفهم دقيق النظر واسع المران[2].

فإذا تأملنا بعض ردود الصحابة ومناقشاتهم واستدراك بعضهم على بعض، فيتبين لنا عندئذ بأن الصحابة فسحوا الطريق للنظر العقلي المستند إلى اعتبار الأصول والأحكام الثابتة بالأدلة القاطعة للنظر في الحديث، ولم يكن نظرا عقلياً مجرداً[3]. وكانوا ينكرون على من يرد الحديث دون استناد إلى الأصول والقواعد الثابتة أو لمجرد مخالفته لعقله ورأيه[4]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا يعلم حديث واحد يخالف العقل، أو السمع الصحيح، إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ"[5]. [6].

يبدو للوهلة الأولى أن المحدثين قلما استعملوا عقولهم في نقد المتون. ولكن الأمر على عكس ذلك؛ إذ ما من عملية نقد النص إلا وقد استعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في أقل النادر، ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا[7]. قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت1386): "راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟ أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث"[8]، وهذا ما سيتم تفصيله لاحقا، ولكن قبل ذلك سنتطرق إلى ما يأتي:

---

[1] انظر: العلل لابن أبي حاتم الرازي، ج1، ص ص387-388.

[2] انظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، ط1، 1420هـ، ص45.

[3] انظر مقاييس نقد متون السنة، د. مسفر عزم الله الدميني، ط1، 1404-1984هـ، السعودية الرياض، ص96.

[4] انظر للأمثلة على ذلك مقاييس نقد متون السنة، ص ص96-108.

[5] درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس ابن تيمية ج1، ص150.

[6] التصحيح والتضعيف العقلي، ص ص 347-348، وأصول التصحيح والتضعيف، د. عبدالغني بن أحمد جبر، ص329-365.

[7] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص81.

[8] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي اليماني، ص6.

- **دور الإسناد في النقد الحديثي ومخاطر الاقتصار عليه:**

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: "حَدَّثَ الزُّهْرِيُّ يَوْمًا بِحَدِيثٍ؛ فَقُلْتُ: هَاتِهِ بِلَا إِسْنَادٍ؛ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَتَرْقَى السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ"[1]. فهذه العبارة تبرز الدور العقلاني للإسناد، إذ لا يتصور في إثبات الأخبار أن تنقد دون صرف النظر إلى مصادرها وإعمال ما تمليه الممارسة الواقعية من قواعد تقاس بها الصحة والضعف[2]. ورغم ذلك فقد اتهم بعض الناس المحدثين بأنهم حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث عن تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحة في نفسه أو غير صحيح، معقولا أو غير معقول[3].

فالمحدثون لا يغترون بظاهر الإسناد فحسب؛ بل ينظرون إلى أشياء أخرى أدق وأعمق، وهي أن الخبر لا يقبله العقلاء إلا إذا كانوا معتقدين أنه خبر موافق للواقع، وهو تقرير لا يختلف فيه بين العقلاء، لأنه فطري المسلك، فمنهجهم كان عقليا، وقوانين نقدهم كانت قوانين منهجية دقيقة وليست عشوائية[4]. ولأجل ذلك قالوا: "صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن"[5]. وقد حكموا على بعض الأحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد. ومن أمثلة ذلك[6]: قال الذهبي:

1- "محمد بن علي بن الوليد السلمي البصري، عن العدني ومحمد بن عبد الأعلى وعنه الطبراني وابن عدي. روى البيهقي حديث الضب من طريقه بإسناد نظيف، ثم قال البيهقي الحمل فيه على السلمي هذا، وصدق البيهقي"[7].

2- "محمد بن علي الشرابي شيخ الحمام الرازي. وضع على سند صحيح: واكذب الناس الصواغون والصباغون"[8].

3- "محمد بن الفضل البخاري الواعظ، عن حاشد بن عبد الله. روى بإسناد نظيف مرفوع: قيام الليل فرض على حامل القرآن، فكذا، فليكن الكذب"[9].

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ج2، ص605.

[2] هل غيب الإسناد عقل المحدثين، مركز يقين، http://yaqenn.com

[3] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص5.

[4] مذكرة منهج النقد في علوم الحديث، ص41. الرابط: https://elearning.univ-eloued.dz

[5] انظر: اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ص43.

[6] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص ص82-83.

[7] المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ج2، ص616.

[8] المغني في الضعفاء، ج2، ص317.

[9] المغني في الضعفاء، ج2، ص624.

المطلب الأول: المقصود بالعقل المعتبر في النقد الحديثي وحدوده وضوابط إعماله:

فالعقل هو العقل المستنير بالكتاب والسنة لا العقل المجرد. فتختلف اجتهادات العلماء؛ فقد يصحح بعضهم حديثا ويرده غيره لمخالفة العقل عنده. ولكن الذي ينبغي للعقل عدم المجازفة بتأويل الحديث أو رده لأدني شبهة[1]. فالعقل الصريح لا يخالف نصوص الكتاب والسنة على الإطلاق؛ وقد بيّن ابن تيمية ذلك بقوله: "إن النصوص الثابتة عن رسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مُقدَّما عليها، وإنما يعارضها شُبَه وخيالات مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سفسطائية لا براهين عقلية[2].

ولابد من التفريق بين العقل الصريح للإنسان ورأيه الذي يعتقده، فالحديث المخالف للعقل لا بد أنه مخالف عند جميع العقلاء بدون خلاف بينهم، لأن العقول تختلف من شخص لآخر[3]، وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "يَأْخُذُ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعَ دِينِهِمْ مِنْ الِاعْتِقَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ مُخَالِفًا لِلْعَقْلِ الصَّرِيحِ فَإِنَّ مَا خَالَفَ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ بَاطِلٌ وَلَكِنْ فِيهِ أَلْفَاظٌ قَدْ لَا يَفْهَمُهَا بَعْضُ النَّاسِ أَوْ يَفْهَمُونَ مِنْهَا مَعْنًى بَاطِلًا فَالْآفَةُ مِنْهُمْ لَا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ"[4].

أولا: المقصود بالنظر العقلي:

هو جميع العمليات العقلية التي تسلك في البحث العلمي بعيدا عن الخضوع للمسلمات التي لم تثبتها الأدلة العلمية المعتبرة[5]، وتتمثل هذه العمليات بالأساس في ثلاثة أمور[6]:

الأول: وضع كل الأسئلة التي تكشف التناقض والاختلاف الدالين على الكذب أو الخطأ أو الخلل. **الثاني:** اعتماد المعطيات الواقعية والحقائق النفسية والعمرانية. **الثالث:** اعتماد التحليل والتعليل والتفسير لمضمون الخبر.

---

[1] منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، د. موزة أحمد محمد الكور، ص393.

[2] درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ج1، ص155.

[3] مذكرة منهج النقد في علوم الحديث، ص37. الرابط: https://elearning.univ-eloued.dz

[4] مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ج11، ص490.

[5] سؤال العمل (الأصول العملية في الفكر والعلم)،طه عبد الرحمان، ص53.

[6] النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، ص92.

ثانيا: المقصود بقواعد نقد المحدثين:

المعايير التي يعتمدها النقاد المحدثون لقبول الخبر واعتباره ثابتا، أو رده واعتباره مكذوبا أو خطأ أو فيه خلل.

ثالثا: النظرة العقلية عند المُحدّثين في النقد الحديثي:

شاع لفظياً لا علمياً أن علم الحديث يُغيّب العقل، وهذه مقولة مَن لم يقف على حقيقة علم الحديث؛ أو مَن يريد الطعن في الحديث، ويستغل جهل المتلقي لكلامه؛ فالعين الفاحصة لا يغيب عنها حضور العملية العقلية بقوة في منهج المُحدِّثين عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، وعند الترجيح، وعند إعمال القرائن، وعند البحث عن العلل...الخ[1].

رابعا: الأسس العقلية التي تقوم عليها علوم السنة وعلم نقد الحديث:

هناك أسس عقلية تقوم عليها علوم السنة النبوية خاصة في جانبها النقدي. وباستعمال النقد العقلي للمرويات يحقق أشياء في غاية الأهمية وهي[2]:

1) - أن فهم هذه الأسس يعمّق فهم السنة، ويوصل إلى معرفة مقاصد قواعدها.
2) - أن الفهم الدقيق لقواعد النقد عند المحدثين يوصل إلى إدراك مقاصدها ومنطلقاتها العقلية.
3) أن فهم طريقة المحدثين النقدية، والتي تعتمد على الأسس العقلية، هو الدليل على علمية النقد.

وأما الأسس العقلية التي قام عليها علم نقد الحديث فهي على النحو الآتي[3]:

- الاطمئنان لصحة المنقول من حيث: صدق الناقل، وصحة المنقول، وتوافر ظروف النقل الصحيح.
- صدق الخبر يعتمد على صدق المُخبر. فمن قواعد المُحدِّثين"أن الرواية لا تكون إلّا عن الثقات"[4].

---

[1] النقد الحديث بين المحدثين والحداثين، لنماء البنا، مجلة الفكر الغسلامي المعاصر، ص196.

[2] مذكرة منهج النقد في علوم الحديث، ص40-41. الرابط: https://elearning.univ-eloued.dz

[3] النقد الحديث بين المحدثين والحداثين، لنماء البنا، ص ص196-197.

[4] ومفهوم "الثقة" في الحديث هو ضابط عقلي اجتهادي للحكم على صدق الناقل وصحة المنقول.

ولا يُكتفى بصدق الناقل، بل يضاف إليه دقته ونباهته. فمن قواعد النقد الحديثي عند المُحدِّثين "الصلاح الديني للناقل لا يتضمن صلاحيَّة المنقول عنه"، وهذا معنى ما رواه ابن عدي من طرقه عن يَحْيى بْنِ سَعِيد الْقَطَّانُ، أنه قَال: "مَا رأيتُ الصَّالِحِينَ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ"[1]. وقَالَ مُسْلِمٌ: "يقُولُ: يَجْرِي الكَذِبُ عَلَى لسَامْ، ولَا يتَعَّمدُونَ الكَذِبَ"[2].

في حال صدق المُخبر ودقة الخبر، فلابدَّ من الاطمئنان العقلي لظروف النقل من حيث التواصل الموثوق بين النقلة في التحمل والأداء، ومشاركة غيره له. وقد ترسخت قاعدة: "لا يحكم على الرواية إلّا بعد جمع طرقها وسبرها والمقارنة بينها"، كما روى الرامهرمزي بسنده أنه قيل لشُعْبَة: "مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ، وَإِذَا اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَارْوِ عَنْهُ"[3].

- انتفاء موانع قبول الخبر الأُخرى، مثل: ورود خبر آخر ينفيه أو يعارضه ولا مرجّح له عليه، أو عدم قبول العقل الصريح له، أو مخالفته لصِريح القرآن.

خامسا: حدود العقل البشري وضوابط إعماله في النقد الحديثي:

فموافقة العقل لا يلزم عنها صحة الخبر، ولا يمكن اعتبار العقل ميزانا مطلقا في القبول والرد؛ لأن هدف البحث في الأخبار هو تأكيد نسبة الخبر إلى قائله أو نفيها. فليس كل كلام أو فعل موافق للعقل يضاف إلى النبي ﷺ؛ بل اتفق العلماء على أنه لا يضاف إلى النبي ﷺ إلا ما ثبت بالطرق المعتبرة[4]. وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الله بن المبارك أنه قال: "الْإِسْنَادُ عِنْدِي مِنَ الدِّينِ لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ بَقِيَ[5]"[6].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ج1، ص246.

[2] صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ج1، ص17. يعني هنا الخطأ وعدم دقة النقل. وهو ما يُعبر عنه بالضبط، والتأكد من الضبط لا يكون إلّا بعمليات أفرزها العقل، مثل: جمع المروت، والمقارنة بينها، وتقديم رواية الأصحاب على غيرها.

[3] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، ص410.

[4] النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، ص101.

[5] أي بقي ساكتا مفحَما، أو بقي ساكتا منقطعا عن الكلام. انظر: الإسناد من الدين، عبد الفتاح أبو غدة، ص 53.

[6] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج2، ص231.

وقد أعمل المحدثون العقل في الحديث في السند والمتن، ووضعوا له حدودًا، فأعملوه بما يناسب طبيعته، وراعوا محدوديته، ولكنهم لم يردوا أيّ حديثٍ بحجة معارضته للعقل، وقد وضعوا له ضوابط:

1- أنَّ العقل البشري محدود؛

يقول الشافعي وهو يؤكّد ذلك: «إِنَّ لِلْعَقْلِ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ لِلْبَصَرِ حَدًّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ»[1]؛ فالنَّقد العقلي يتناول النَّص النبوي الذي خرج من إنسان معصوم جاء ليبلّغ دينًا نزل من عند الله تعالى، والنَّبي الذي أتى بهذه الأحاديث له خصائصه، ويحيط بعلوم ومعارف أطلعه الله عليها ممَّا هي غائبة عنَّا أو محجوبة، وكل هذا يعطي ما يأتي به خصوصيةً تجعله عند المعارضة العقليَّة أقوى في الثَّبات من النصوص العادية البشرية، وبناءً عليه فإنَّ هذا العقل المحدود لا يمكن أن ينجرف وراء آرائه المجردة ليأخذ من الدين ما يريد ويدع ما يريد، فمحدوديَّة العقل جعلت المحدثين يكبحون جماحَه ويُعملونه بحدوده التي يمكنه العملُ فيها، فينتقدون كل حديث بمفرده بعد دراسة سنده ومتنه والتأكُّد من مخالفته[2]. فلا يشك عاقل في وجود النبي ﷺ من الناحية التاريخية، وأنه عاش على هذه الأرض. ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك. فإذا ورد في الحديث أنه عليه ﷺ كان يأكل بيمينه ويشرب في ثلاثة أنفاس ويدعو كذا عند نومه وكذا عند استيقاظه، فكل هذا ممكن عقلا، كما أن ضده ممكن. وجائز لرجل أن يأكل بيمينه أو بيساره، ويمكن له أن يشرب في نفس واحد، أو نفسين أو ثلاثة أو أكثر. وكما لا يستحيل دعاؤه، فليس هناك شيء يجبره على الدعاء. فمن الناحية العقلية يحتمل هذا أو ذاك. ويمكن أن يكون الشيء ويمكن أن يكون ضده، ولا يستطيع العقل أن يحكم لجانب على آخر، فالذي يرجح صدق الخبر في هذه الحالات ليس العقل، بل صدق الخبر، وإذا نظرنا إلى دواوين السنة نجد جزءا كبيرا منها يدخل في هذا النطاق. من هنا يبدو أن ادعاء المعترضين بأن المحدثين أهملوا العقل ادعاء في غير محله. بل إنهم استعملوا العقل، لكن العقل حكم بنفسه بأن هذه القضايا خارجة عن دائرة حكمه[3].

---

[1] آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد الرازي ابن أبي حاتم، ص207.

[2] قاربٌ بلا قاع! (دراسةٌ في المنهج النَّقدي للمتون بين المحدِّثين والحداثيين، إعداد إبراهيم بن محمد صديق، ص 22.

[3] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص82.

2-أن العقل البشريَّ غير محصور من ناحية الكثرة:

ولذلك كان نقد المحدِّثين للمتن بالعقل نقدًا لكل حديث بمفرده، وبالمعارضة مع العقل المتَّفق عليه، وليس بالعرض على عقل كلّ أحد من الناس. والمعايير العقلية عند البشر ليست واحدة؛ لأنها تتأثَّر بالأهواء والأعراف والبيئة المحيطة، ويشهد التاريخ والواقع أن العقول تختلف غاية الاختلاف لدرجة التناقض في قضية عينية واحدة، فأمرٌ واحد قد يراه عقلٌ ما أنَّه عقلانيّ، بينما يراه آخر أنَّه غير عقلاني، بل يراه معارضًا للعقل، فعدم ضبط العقل المراد إعماله في النقد الحديثيّ يدخلنا في التناقض في المنهج![1].

المطلب الثاني: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع:

يبدو ذلك واضحًا في اعتمادهم صحة سماع الصبي متى كان مميزًا فاهمًا للخطاب ورد الجواب، سواء كان ابن خمس أو أقل وروى ذلك بعد بلوغه الحلم، قال ابن الصلاح: "وَإِنْ كَانَ ابْنَ خَمْسٍ، بَلِ ابْنَ خَمْسِينَ"[2].

ولا بد للراوي أن يكون قلبه حاضرا أثناء السّماع، فلا يعقل أن يعي الحديث من غير إحضار لعقله أثناء سماعه للأحاديث؛ ولذلك قال ابن الصلاح وهو يتكلم عن شرط الضبط: "...متيقضا غير مغفل..."[3].

قال الخطيب البغدادي: "باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث". ولا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه مميزة ضابطاعالماً بما يسمعه. فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به. فإن ظهرت مصلحة لذكره، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته[4]. وفي هذا دلالة على تثبت المحدثين واستخدام عقولهم النيرة عند سماع الحديث من شيوخهم ثم عند التحديث به؛ فلا يحدث الأئمة منهم إلا بما حفظوه وأتقنوه أو من كتبهم[5]. يقول أبو غدة: "المراد بمراعاة العقل عند السماع، فحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الرواي، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، فإذا وجد سيئ الحفظ، أو

---

[1] قاربٌ بلا قاع! (دراسةٌ في المنهج النَّقدي للمتون بين المحدِّثين والحداثيين، إعداد إبراهيم بن محمد صديق، ص 23.

[2] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، ص130.

[3] مذكرة منهج النقد في علوم الحديث، ص41. الرابط: https://elearning.univ-eloued.dz

[4] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص83.

[5] موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي، ص24-25.

مضطربًا في الحديث أو شديد التدليس عند التحديث، أو يروى الواهيات، أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون، أو صاحب بدعة تتصل بحديثه، أو لا تتصل: أعرض عن التحمل عنه، والسماع منه. وكانوا يوغلون، ويدققون جدًا في البحث عن الشيخ والكشف عن حاله قبل الأخذ عنه، حتى يقال لهم: أتريدون أن تزوجوه؟)[1]. كما روى الخطيب في الكفاية بسنده إلى شاذان الأسود بن عامر قال: سمعت الحسن بن صالح يقول: "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟"[2].

ومن نظر في كتب علم الرواية وآدابها وما ذكره المحدِّثون من شروط لجواز تحمُّل الحديث من الرواة، أو عند روايته وآدائه أيقن أنهم لم يغفلوا إعمال العقل؛ ولهم في ذلك أحوال يراعونها من حال الرَّاوي وحال ما يرويه، فإذا كان الراوي متهما أو مغفلا، أو في حفظه شيء إذا لم يحدِّث من كتابه، تثبَّتوا واحتاطوا، ولا يتحمَّلون من حديثه إلا ما قامت شواهد صدقه؛ وأما في حال تأدية الحديث فيراعون حال الآخذين عنهم، فيختصون قوما دون آخرين بالتحديث، ويفرقون بين مجالس المذاكرة وغيرها، كما يراعون المصلحة[3]. قال المعلِّمي: "فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحةٌ لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الرَّاوي الذي عليه تبعته"[4].

---

[1] شبهة عرض السنة على العقل والرد عليها، https://alssunnah.com/site-sections/16-site-sections/aldfaa-alssunnah/4849-105-13

[2] الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ص92.

[3] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، للأستاذ رؤوف صاولة، ص124.

[4] الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن المعلمي، ص8.

وجاء جماعة إلى شيخ ليسمعوا منه فرأوه خارجاً وقد انفلتت بغلته وهو يحاول إمساكها وبيده مخلاة يريها إياها، فلاحظوا أن المخلاة فارغة، فرجعوا ولم يسمعوا منه. قالوا: هذا يكذب على بغلة فلا نأمن أن يكذب في الحديث. وذكروا أن شعبة كان يتمنى لقاء رجل مشهور ليسمع منه، فلما جاءه وجده يشتري شيئاً ويسترجح في الميزان، فامتنع شعبة من السماع منه. وتجد عدة نظائر لهذا ونحوه في كفاية الخطيب (ص110-114). وكان عامة علماء القرون الأولى مقاطعين للخلفاء والأمراء، حتى كان أكثرهم لا يقبل عطاء الخلفاء والأمراء ولا يرضى بتولي القضاء، ومنهم من كان الخلفاء يطلبونهم ليكونوا بحضرتهم ينشرون العلم، فلا يستجيبون. وكان أئمة النقد لا يكادون يوثقون محدثاً يداخل الأمراء. وقد جرحوا بذلك كثيراً من الرواة ولم يوثقوا ممن داخل الأمراء إلا أفرادا علم الأئمة علما يقينا سلامة دينهم وأنه لا مغمز فيهم البته. وكان محمد بشر الزنبرى محدثاً يسمع منه الناس، فاتفق أن خرج أمير البلد لسفر فخرج الزنبرى يشيعه، فنقم أهل الحديث عليه ذلك وأهانوه ومزقوا ما كانوا كتبوا عنه. وكثيراً ما كانوا يكذبون الرجل ويتركون حديثه لخبر واحد يتهمونه فيه. وتجد من هذا كثيراً في ميزان الذهبي وغيره. وكذلك إذا سمعوه حدّث بحديث ثم حدّث به بعد مدة على وجه ينافي الوجه الأول، وفي الكفاية (ص113) عن شعبة قال: "سمعت من طلحة بن مصرّف حديثاً واحداً وكنت كلما مررت به سألته عنه أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غير فيه شيئاً تركته"، وكان أحدهم يقضي الشهر والشهرين يتنقل في البلدان يتتبع رواية حديث واحد كما وقع لشعبة في حديث عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، وكما وقع لغيره في الحديث الطويل في فضائل السور. ومن تتبع كتب التراجم، وكتب العلل بان له من جدهم واجتهادهم ما يحير العقول[1].

ومما ورد من نصوص الأئمة في الأخذ عن الرواة: ما أخرجه الرامهرمزي عن الإمام مالك قال: "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه مُعل ن بالسَّفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث، قال الحزامي: فذكرت ذلك لمطرف بن عبد الله فقال: ما أدري ما تقول، غير أني أشهد لسمعت مالكا يقول: أدركت ببلدنا هذا، يعني

[1] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص90.

المدينة، مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، فما كتبت عن أحد منهم حديثا قط قلت: لم يا أبا عبد الله؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون، قال: وقال مالك: كنا نزدحم على باب ابن شهاب"[1]. وما أخرجه الخطيب أيضا عن إبراهيم بن محمد التيمي، قال: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: ينبغي في الحديث غير خصلة، ينبغي لصاحب الحديث تثبت في الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ويتعاهد ذلك من نفسه"[2]؛ فقد ثبتت نصوصٌ تدل على عدم احترازهم في التحمّل[3]، وهي محمولة على دراية المتحمِّل ومعرفته، مثل صنيع يحي بن معين (ت233هـ) مع صحيفة "معمر عن أبان عن أنس"، أو يكون المتحمِّل من المتساهلين مع عدم خفاء أمره على نقاد الحديث[4].

وكثير من طلبة الحديث كانوا لا يكتبون عن أحد حتى يسألوا عنه أئمة الشأن الذين يعرفون من يجوز أن يكتب عنه، ومن لا يحل كتب حديثه للاحتجاج أو الاعتبار، فعن أبى العباس بن باذام قال: قال لي الوليد بن مسلم القرشي: وكنت إذا أردت أن آتي الشيخ أسمع منه شيئًا، سألت عنه قبل أن آتيه الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، فإذا أمراني بِهِ أتيته"[5].

ومن نماذج مراعاتهم للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع:

1-روي الإمام مسلم عن عبد الله المبارك، قال: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله محرر الجزري الرمي قاضى الرقة - لاخترت أن ألقاه، ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه"[6].

2-ما رواه الدارقطني في سننه عن سفيان بن عيينة قال: "دخلت على الحجاج بن أرطاة، وسمعت كلامه، فذكر شيئًا أنكرته، فلم أحمل عنه شيئًا. وقال يحيى بن سعيد القطان: رأيت الحجاج بن أرطاة بمكة، فلم أحمل عنه شيئًا، وَلَمْ أَحْمِلْ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ كَانَ عَدَّهُ مُضْطَرِبًا"[7].

---

[1] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرّامهرمزي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد، ص403-404.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، باب كيف الحفظ عن المحدِّث، ج1، ص231.

[3] ينظر: المحدِّث الفاصل: باب من تجوز في الأخذ، ص ص 417-419، والجامع لأخلاق الراوي: أحاديث الضعاف ومن لا يعتمد على روايته فتُكتب للمعرفة وأن لا تقلب إلى أحاديث الثقات ويعتبر بها أيضا غيرها من الروايات، ج2، ص ص192-193.

[4] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، رؤوف صاولة، ص ص 124-125.

[5] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ج31، ص92.

[6] مقدمة صحيح الإمام مسلم، بَابُ الْكَشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقَلَةِ الْأَخْبَارِ وَقَوْلُ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ، ج1، ص27.

[7] سنن الدارقطني، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ، ج4، ص226.

وكان كثير من الناس يُحضرون أولادهم مجالس السماع في صغرهم ليتعودوا ذلك، ثم يكبر أحدهم فيأخذ في السماع في بلده، ثم يسافر إلى الأقطار للسماع، فلا يزال أحدهم يطلب إلى أن تبلغ سنه الثلاثين أو نحوها فتكون أمنيته من الحياة أن يقبله علماء الحديث ويأذنوا للناس أن يسمعوا منه، وقد عرف أنهم إن اتهموه في حديث واحد أسقطوا حديثه وضاع مجهوده طول عمره. ومن تتبع أخبارهم وأحوالهم لم يعجب من غلبه الصدق على الرواة في تلك القرون، ولم يعجب من كثرة من جرحه الأئمة وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم مع ذلك التشدد"[1].

المطلب الثالث: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث:

وأما مراعاة المحدثين للعقل عند التحديث فإنه لا يجيز المحدثون رواية حديث ضعيف فضلا عن الموضوع إلا ببيان ضعفه[2]. قال ابن حبان في بيان الرواة الذين يقبل حديثهم عنده: "فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء: **الأول:** العدالة في الدين بالستر الجميل. **والثاني:** الصدق في الحديث بالشهرة فيه. **والثالث:** العقل بما يحدث من الحديث. **والرابع:** العلم بما يحيل من معاني ما يروي. **والخامس:** المتعرى خبره عن التدليس فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبينا الكتاب على روايته وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"[3]. به"[3]. فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته[4]. قال الشافعي: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالات بالصدق منه"[5].

---

[1] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص ص89-91.

[2] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص84.

[3] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ج1، ص151.

[4] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص6.

[5] الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، ص399.

وأما نصوصهم الواردة في شروط التحديث وآدابه، فقد بوَّبوا عليه بقولهم[1]: "جَوَازُ الْأَثَرَةِ بِالرِّوَايَةِ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالدِّرَايَةِ"[2]، وقولهم: باب "ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ فِي الْإِمْلَاءِ رِوَايَتَهُ لِكَافَّةِ النَّاسِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ خَوْفَ دُخُولِ الشُّبْهَةُ فِيهِ وَالْإِلْبَاسُ"[3]، وأخرج الخطيب البغدادي بسنده عن أَبي سَعِيدٍ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّفَيْلِيَّ، وَعَاتَبَهُ رَجُلٌ فِي قِلَّةِ مَا حَدَّثَهُ فَقَالَ: حَدَّثْتَنِي بِأَرْبَعَةٍ، وَحَدَّثْتَ هَذَا الْغَرِيبَ بِثَلَاثِينَ فَقَالَ النُّفَيْلِيُّ: «إِنَّمَا أُحَدِّثُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَمِلُونَ، رَأَيْتُ هَذَا مَوْضِعًا لِمَا حَدَّثْتُهُ، وَلَمْ أَرْ فِيكَ مَوْضِعًا لِأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ أَوْ نَحْوِهِ»، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «أَرَادَ بِالْغَرِيبِ عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدٍ»[4]، وقال أبو قلابة: "لا تحدِّث بالحديث من لا يعرفه، يضره ولا ينفعه"[5]، وعن وهب بن منبه قال: "ينبغي للعالم أن يكون بمنزلة الطباخ الحاذق يعمل لكل قوم ما يشتهون من-الطعام وكذلك ينبغي للعالم أن يحدث كل قوم بما تحتمله قلوبهم وعقولهم من العلم"[6]

المطلب الرابع: مراعاة المحدثين للعقل في الحكم على الرواة:

فأما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة، فإننا نجد أنهم كثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلا عن خبرين أو أكثر[7]. قال ابن رجب: "اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهما فإنه ينسبه إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط"[8]؛ بل يحكون بالوضع في الحديث إذا كان الراوي سرق الحديث وجاء بإسناد غير صحيح ولو كان المتن صحيحة ثابتة. قال معاذ بن معاذ: قلت لعوف بن أبي جميلة، إن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا، قال: كذب والله عمرو، ولكنه أراد أن يحوزها إلى قوله الخبيث[9]. لقد ذكر الإمام مسلم هذه الرواية في تكذيب عمرو بن عبيد، علما بأن مسلما نفسه ذكر هذا الحديث في صحيحه:

---

[1] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، رؤوف صاولة، ص125.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج1، ص306.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2، ص107.

[4] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج1، ص308.

[5] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، ص571.

[6] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2، ص109.

[7] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص ص6 -7.

[8] شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ج1، ص424.

[9] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج، مقدمة الإمام مسلم رحمه الله، ج1، ص21.

"حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»[1]. ومراد مسلم بإدخال هذا الحديث هنا بيان أن عوف جرح عمرو بن عبيد وقال: كذاب، وإنما كذبه مع أن الحديث صحيح لكونه نسبه إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعارفين بأحاديثه، فقال: كذب في نسبته إلى الحسن، أو لم يسمعه هذا من الحسن. وهناك أمثلة أخرى[(2)].

وتظهر مراعاتهم للعقل في الحكم على الرواة من خلال اختبارهم للرواة وامتحانهم لمعرفة مدى ضبطهم وتيقظهم، وأيضا بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الأثبات، قال ابن معين: "قال لي إسماعيل بن علية يوما: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيمُ الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف، أو قال: دار أبي البختري، وأنا معه"[3]، ومن قصصهم الطريفةُ هنا: قصةُ رواها أحمد بن منصور الرمادي، قال: "خرجت مع أحمد ويحيى إلى عبد الرزاق أخدُمُهما فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى لأحمد: أريدُ اختبر أبا نعيم فقال له أحمد: لا تزيد الرجل إلا ثقة، فقال يحيى: لا بد لي، فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه ثم جاؤوا إلى أبي نعيم، فخرج، فجلس على دكان فأخرج يحيى الطبق فقرأ عليه عشرة ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث، فانقلبت عيناه وأقبل على يحيى فقال: أما هذا وذراع أحمد في يده فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا يريدني فأقلُّ من أن يعمل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفسه فرمى به، وقام فدخل داره فقال أحمد ليحيى: ألم أقل لك أنه ثبت، قال: والله لرفسته أحبُّ إليَّ من سفرتي"[4(5)].

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْإِيمَان، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»، ح98، ج1، ص98.

[2] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص84.

[3] ابن محرز: أحمد لن محمد بن القاسم، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، ر60، ج2، ص39.

[4] ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (852هـ)، تهذيب التهذيب، ج3، ص389.

[5] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، رؤوف صاولة، ص126.

فلا يحكمون على الرواة إلا بعلم ودراسة الراوي المحكوم عليه، ومن اعترى حكمه خلل سد هذا الخلل غيره من الأئمة، تحقيقاً لوعد الله بحفظ دينه وحمايته له من النقص والخطأ والباطل[1].

قال الذهبي: "ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة"[2].

وقال الحافظ ابن كثير في تعريف المقبول: "المقبول الثقة الضابط لما يرويه هو المسلم العاقل البالغ، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه فاهما إن حدث على المعنى فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته. وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير أو بتعديل الأئمة أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح ولو بروايته عنه في قول"[3].

وقال السيوطي: "يُعْرَفُ ضَبْطُهُ -أَيِ الرَّاوِي- بِمُوَافَقَةِ الثِّقَاتِ الْمُتْقِنِينَ الضَّابِطِينَ، إِذَا اعْتُبِرَ حَدِيثُهُ بِحَدِيثِهِمْ، فَإِنْ وَافَقَهُمْ فِي رِوَايَتِهِمْ غَالِبًا، وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَضَابِطٌ، وَلَا تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ النَّادِرَةُ، فَإِنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ، وَنَدَرَتِ الْمُوَافَقَةُ، اخْتَلَّ ضَبْطُهُ، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهِ فِي حَدِيثِهِ"[4]. قال أحمد شاكر عقب ما قاله السيوطي: "هذا في غير من استفاضت عدالتهم، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم وشاع البناء عليهم، مثل مالكن والشافعي، وشعبة والثوري، وابن عيينة وابن المبارك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يبئل عن عدالة هؤلاء وإنما يسئل عن عدالة من خفي أمره"[5].

فلا تكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أوجماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر. ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: "منكر" أو "باطل". وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا

---

[1] موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي، ص24-25.

[2] الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ص84.

[3] اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ص92-93.

[4] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ج1، ص357-358.

[5] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، ص87.

حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً[1]. ولذلك فقد حكم المحدثون على نسخة بشر بن حسين الأصبهاني عن زكريا بن عدي عن انس بن مالك بالوضع، على أن جزءا غير قليل من أحاديثها موجود في الصحيحين. في الواقع كان معيار المحدثين دقيقة وشديدة؛ فما كانوا يقبلون شيئا نظيفة إلا من بد نظيفة، ولذلك كانوا ينظرون أولا إلى الرواة فإذا ثبت فيهم الضعف رموا بالحديث ولم يقبلوه ولو كان المتن صحيحا؛ لأنه يجب في نظرهم لقبول الرواية أن يكون شطرا الرواية الإسناد والمتن كلاهما صحيحين، ولا يكن صحة أحدهما القبولها[2].

فتوفر شروط العدالة أو اختلالها لا تحصل إلا بالدراسة لأحوال الراوي. وتوفر شروط الضبط قد تحصل لتلاميذه وأقرانه الذين عايشوه وعرفوا حاله من تحديثه وإملائه، وقد تحصل لمن عاصره ولم يره وتحصل لمن يأتي من النقاد بعد عصره بالدراسة ومقارنة مروياته بمرويات غيره، وبهذا وذاك يعرف حاله من عدالة وضبط أو ضدهما[3].

قال ابن كثير: "وقال ابن الصلاح: وأكثر ما يوجد في كتب الجرح والتعديل "فلان ضعيف" أو "متروك" ونحو ذلك فإن لم نكتف به أنسد باب كبير في ذلك. وأجاب بأن إذا لم نكتف به توقفنا في أمره لحصول الريبة عند ذلك. قلت: أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم في هذا الشأن واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذابا أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: "لا يثبته أهل العلم بالحديث" ويرده ولا يحتج به بمجرد ذلك"[4]. فهذه الصفات التي وصفهم بها ابن كثير لعلمه بدراستهم لأحوال الأشخاص مباشرة من خلال مجالستهم، ومشافهتهم واختبار رواياتهم، إلى آخر ما تتطلبه هذه الصنعة الشريفة لا لمجرد لقاء وسماع بعض الأحاديث في جلسة فهذه حالات نادرة وليست بقاعدة ولا منه[5].

---

[1] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص7.

[2] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص85.

[3] موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي، ص26.

[4] اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ص94.

[5] موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي، ص26-27.

وقد جعلوا لقبول الرواية قرينة تدلُّ على ضبط الراوي كتحديثه من الكتاب، وموافقة الثقات وعدم مخالفتهم، وروايتُهم عن الثقات ممّن رمي بالبدعة. وإعمالهم للعقل في الرواية عنهم يظهر من خلال معرفة ما يوافق روايتهم من الحق وما يخالفها؛ فإن لم تكن لهم عنايةٌ بالمعاني ونصوص الكتاب والسنة، فكيف يمكن لهم تمييز الحق من الباطل، والصواب من الخطأ!؟؛ بل من عقلهم هنا: عدم رد أحاديث هؤلاء الثقات لتخلف بعض شروط هم من اشترطها لصحة الأخبار، لوجود دلالات الصدق التي تجبُر ذلك النقص فيهم؛ وترك الرواية عمن لا يعقل الحديث ولو سلم من جهة العدالة المشترطة![1]. روى الخطيب البغدادي بسنده عن الْحُسَيْن بْن إِدْرِيسَ: وَسَأَلْتُهُ، يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ، فَقَالَ: "كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، بَصِيرًا بِهِ، قُلْتُ: أَلَيْسَ هُوَ ضَعِيفٌ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَشَيَّعُ، وَلَسْتُ أَنَا بِتَارِكِ الرِّوَايَةِ عَنْ رَجُلٍ صَاحِبِ حَدِيثٍ يُبْصِرُ الْحَدِيثَ، بَعْدَ أَلَّا يَكُونَ كَذُوبًا، لِلتَّشَيُّعِ أَوِ الْقَدَرِ، وَلَسْتُ بِرَاوٍ عَنْ رَجُلٍ لَا يُبْصِرُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْقِلُهُ، وَلَوْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ فَتْحٍ يَعْنِي الْمَوْصِلِيَّ"[2].

فأحكامهم قامت على علم بأحوال الرواة فكانت صائبة وعادلة؛ لأنها لم تقم على الظنون والأوهام، وقد يحصل من بعضهم تزكية لبعض الأشخاص بناء على ما يظهر له من حاله، ويكون الناقد من إخوانه أعلم بحاله فيؤكد هذه التزكية أو يأتي بما ينقظها"[3]. قال المعلمي: "فليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الإطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر

[1] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، رؤوف صاولة، ص128.

[2] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص130.

[3] موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي، ص28.

ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ. وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه. قال الإمام علي ابن المديني وهو من أئمة هذا الشأن 'أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه' وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما. وقد أشتهر بالإمامة في ذلك جماعة كمالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة ابن الحجاج وآخرون. وقد ساق ابن أبي حاتم تراجم غالبهم مستوفاة في كتابه "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل "وذلك أنه رأى أن مدار الأحكام في كتاب الجرح والتعديل على أولئك الأئمة، وأن الواجب أن لا يصل الناظر إلا أحكامهم في الرواة حتى يكون قد عرفهم المعرفة التي تثبت في نفسه أنهم أهل أن يصيبوا في قضائهم، ويعدلوا في أحكامهم، وأن يقبل منهم ويستند إليهم ويعتمد عليهم"[1].

فالقانون العقلي الذي وضعه المحدثون يراعي مصلحتين:

فالمصلحة الأولى؛ هي التحوط للحديث، ففي الحديث أمور يدركها العقل وأمور أخرى تدرك بالوحي فقط لكن تقام عليها براهين عقلية تجعل المسلّم بها كأنه سلّم بأمور معقولة؛ فما تضمنه القرءان من أخبار عن الآخرة والتي هي فوق إدراك العقل نسلم بها لتصديقنا بالرسالة. فتسليمنا بقوة هذه البراهين تجعلنا نسلم بما يرد من أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دامت ليست من قبيل المستحيل عقلا وشرعا.

وأما المصلحة الثانية؛ فهي التحوط لأعراض الناس ومراعاة حرمتهم، فتتجلى في كون الناس في رواية الحديث والأخبار على أصل التهمة وليس البراءة، لكن الإفصاح عنها يجب فيه إقامة الحجة المادية وليس التخمين، فالمحدثون جمعوا عدة قوانين عقلية في هذا الباب وهو باب التفرد؛ لأن الخبر يمكن أن يكون موافقا للعقل من جهة مضمونه، لكنه مخالف للشرع من جهة روايته، كإتيانه عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون[2].

[1] الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، ج1، ص2-4.

[2] النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، ص104.

وأما الضوابط فتكاد تختص بكل راو وحده، وبكل حديث وحده، فمثلا[1]: قال أبو حاتم: "ما حدث معمر بن راشد بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث. قال أبو بكر بن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئا، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة، قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه إلا الأسانيد، قال ابن معين: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة من هذا الضرب مضطرب كثير الاوهام"[2]. فهنا خمسة ضوابط تتعلق برواية معمر للحديث، فهو إمام "الثقة" لكن تنزيل تلك القاعدة الكلية يتطلب استحضار هذه الضوابط المتعلقة بكل رواية من رواياته، فهي مشتركة بين المتن فيما يدل على إحكامه، والراوي فيما يدل على دخول الخلل في ضبطه، على أنه لا انفصال بينهما عند النقاد. فهذه الضوابط الخمسة الخاصة بمعمر هي أصول في نقد حديثه تمس مروياته مطلقا عند انفراده وعدم وجود المتابع من الحفاظ أو من توفرت فيه شروط التقوية، وكلها منطلقة من قواعد عقلية، وهي أن "تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم"[3][4].

[1] النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، ص93-94.

[2] التعديل والتجريح، الباجي، دراسة وتحقيق: أحمد لبزار، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج2، ص818.

[3] انظر معناها في منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص402، دار الفكر، دمشق، ط3، 1418-1997م.

[4] النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، ص94

المطلب الخامس: مراعاة المحدثين للعقل في الحكم على الحديث:

فأما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث فقد أعطوا العقل حقه كما يجب[1].

قال ابن أبي حاتم الرازي: "تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفا علم أنه مغشوش. ويعم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس ص حة الحديث بعدالة ناقليه وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة..."[2]، وهذا المعيار من أدقّ المعايير التي لا يمكن لأي أحد الخوض فيه إلا بعد أن يفني عمره في مدارسة الحديث وتذوق ألفاظه، فمن الأحاديث ما لا تحمل نور النبوة، وألفاظها ركيكة لا يمكن أن يقولها أفصحُ البشر ﷺ، ويعرف ذلك من طال اشتغاله بالحديث، واختلطت حياته بسنَّة النبي ﷺ قراءةً وتدوينًا وتحريرًا وبحثًا[3].

قال الخطيب البغدادي: "وَالْأَخْبَارُ كُلُّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ؛ فَضَرْبٌ مِنْهَا يُعْلَمُ صِحَّتُهُ، وَضَرْبٌ مِنْهَا يُعْلَمُ فَسَادُهُ، وَضَرْبٌ مِنْهَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ. ... وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي، وَهُوَ مَا يُعْلَمُ فَسَادُهُ فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَدْفَعُ الْعُقُولُ صِحَّتَهُ بِمَوْضُوعِهَا، وَالْأَدِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ فِيهَا نَحْوَ الْإِخْبَارُ عَنْ قِدَمِ الْأَجْسَامِ وَنَفْيِ الصَّانِعِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ مِمَّا يَدْفَعُهُ نَصُّ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى رَدِّهِ، أَوْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ أَمَرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ يَلْزَمُ الْمُكَلَّفِينَ عِلْمُهُ وَقُطِعَ الْعُذْرُ فِيهِ، فَإِذَا وَرَدَ وُرُودًا لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ مِنْ حَيْثُ الضَّرُورَةُ أَوِ الدَّلِيلُ عُلِمَ بُطْلَانُهُ"[4]. وقال في موضع آخر: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به، وإنما يقبل به فيما لا يقطع به ما مجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها وما أشبهها ما لم نذكره"[5]

---

[1] منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص85.

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، المقدمة، ج1، ص351.

[3] معايير نقد المتن عند المحدثين، لإبراهيم ن محمد صديق، مركز سلف للبحوث والدراسات، ص15.

[4] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص17.

[5] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص432.

فمما يشانُ به أهل الحديث اتهامهم بعدم إعمالهم العقل في الحكم على الحديث. والواقع أنهم أشد عناية بنقد المتن؛ لأن نقد المتن لا يتخلف عن نقد الإسناد في العملية النقدية؛ بل الحكم على الرواة هو نتيجة للحكم على أحاديثهم. وبيان مكانة العقل عندهم عند الحكم على الحديث ينبني على مقدِّمتين[1]:

المقدمة الأولى: إذا صح الحديث وفق منهجهم فلا يمكن أن يتعارض أبدا مع أصل معلوم مثل القرآن والسنة المقطوع بها، وقد تحدى ابن خزيمة من يأتيه بحديث واحد ثابت على قواعد المحدِّثين يخالفُ القرآن، ومكث أربعين سنة! فما جاءه أحدٌ بمثال واحد!، قال: "فمن ادَّعى من الجهلة أن شيئا من سنن النبي ﷺ إذا ثبت من جهة النقل مخالفٌ لشيء من كتاب الله، فأنا الضامن بتثبيت صحة مذهبنا على ما أبوح به منذ أكثر من أربعين سنة"[2]، وقال الخطيب البغدادي عن تعارض الأحاديث الصحيحة: "لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"[3].

المقدمة الثانية: لو سلمنا أن نقاد الحديث يعتمدون في تصحيح الحديث على ثقة الرواة فقط، وعلى الصحة الظاهرة للأسانيد، ولا يتعرضون لنقد المتون لحكموا بتصحيح كل أحاديث الثقات، ولم يشترطوا في صحة الحديث وجوب انتفاء الشذوذ والعلة منه؛ لكن الواقع الذي يدل عليه صنيعهم في كتب العلل والتواريخ والجرح والتعديل؛ أنهم لا يصححون الأحاديث لمجرد ثقة الرواة، بدليل إطلاقهم توثيق رواة مع تعليل بعض أحاديثهم؛ ولهم في كل حديث نقد خاص، قال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ،وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[4].

---

[1] منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث رؤوف صاولة، ص ص129-132.

[2] ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق (ت311)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ، ج1، ص110.

[3] الكفاية في علم الرواية، ص432.

[4] شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ج2، ص582.

قد جعلوا من الشروط الأساسية للحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً[1]. والشاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً[2]. ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتون ومعانيها. والنظر العقلي فيها.

قد وردت أحاديث انتقدها بعض الصحابة رضي الله عنهم بالنظر العقلي، بما يعضده من الدليلَ النقلي الثابت عند الصحابي، فيبرز الانتقاد العقلي لما استقر عنده من الدليل النقلي؛ فالمعارضة العقلية لدى الصحابة موجودة في نقد المتون لكنها تبع لثبوت نصوص معارضة عندهم فيعضدون ذلك بالنظر العقلي[3]؛ فالنظر العقلي كان موجودًا عند المحدثين، وأعملوه بالتوافق مع نقد السند، ومن أمثلة ذلك: حديث أبي هريرة ﷺ، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ غَسَّلَ الْمَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[4] هذا الحديثُ قد عارضتهُ عائشة رضي اللهُ عنها بقولها: "سبحان الله! أَمواتُ المؤمنين أَنجاسٌ؟! وهل هو إلَّا رجلٌ أَخذ عودًا فحمله؟!"[5]، وهنا انتقدت عائشة ﷺ حديث أبي هريرة بالنظر العقلي[(6)].

فالمخالفة بين العقل والرواية لا تقع إلا لفساد في العقل، أو لضعف في الرواية، وأما الروايات الصحيحة فلا يمكن أن تتعارض مع العقول الصريحة[(7)].ولا ريب أن في ما ينسب إلى النبي ﷺ من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر. فما يثبته العلم الصحيح أو يؤيده الحس الظاهر لابد أن يقبله العقل الصريح، وإن القرآن لا يؤيد ما لا يقبله العقل الصريح. فانتفاء الموانع الظاهرة كمناقضة العقل الصريح ونحوه إنما يفيد إمكان الصحة، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في السنة، فإن كان موثق الرجال، ظاهر الاتصال، قيل: صحيح الإسناد، ثم يبقى احتمال العلة القادحة بما فيه من الشذوذ، والتفرد الذي لا يحتمل[(8)].

---

[1] اختصار علوم الحديث، ص21.

[2] اختصار علوم الحديث، ص56 وما بعدها.

[3] انظر ورقة بعنوان: "عقلنة النص" على الرابط التالي: https://salafcenter.org/3531/

[4] أخرجه أبو داود في سننه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، بَابٌ فِي الْغُسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، ح3161، ج3، ص201، والترمذي، أبو عيسى (ت279هـ) في الجامع الكبير، أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، ح993، ج2، ص310. وقال الترمذي: "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ".

[5] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، جُمَّاعُ أَبْوَابِ الْغُسْلِ لِلْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ ، بَابُ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ح1472، ج1، ص458.

[6] معايير نقد المتن عند المحدثين، لإبراهيم ن محمد صديق، مركز سلف للبحوث والدراسات، ص13.

[7]: هل كان ابن حجر العسقلاني يعرض الحديث على عقله. https://www.islamweb.net/ar/fatwa/217402/

[8] الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص ص10-11.

وقد ذكر المحدثون قواعد كلية لمعرفة الحديث المكذوب، ومن ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح حيث قال: "جعل الأصوليين من دلائل الوضع أن يخالف العقل ولا يقبل تأويلا، لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل"[1].

وهذا القيد الذي ذكره الحافظ في ما يُرَدُّ من المرويات لمخالفة العقل قيد ضروي، وهو قوله: لا يقبل تأويلًا .ومثال ذلك: ما رواه ابن الجوزي بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "لَمَّا عُرِجَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَأَرَاهُ اللَّهُ مِنَ الْعَجَائِبِ فِي كُلِّ سَمَاءٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَعَلَ يُحَدِّثُ النَّاسَ مِنْ عَجَائِبِ رَبِّهِ فَكَذَّبَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مَنْ كَذَّبَهُ وَصَدَّقَهُ مَنْ صَدَّقَهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ انْقَضَّ نَجْمٌ مِنَ السَّمَاءِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِي دَارِ مَنْ وَقَعَ هَذَا النَّجْمُ فَهُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي. قَالَ فَطَلَبُوا ذَلِكَ النَّجْمُ فَوَجَدُوهُ فِي دَارِ عَلِيّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنْهُ، فَقَالَ أَهْلُ مَكَّةَ: ضَلَّ مُحَمَّدٌ وَغَوَى، وَهَوَى إِلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَمَالَ إِلَى ابْنِ عَمِّهِ على ابْن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ: [وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلا وحى يُوحى]". قال ابن الجوزي: "هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَمَا أبرد الَّذِي وَضعه وَمَا أبعد مَا ذكر...وَالْعجب من تغفيل من وضع هَذَا الحَدِيث كَيفَ رتب مَا لَا يَصح فِي الْعُقُول من أَن النَّجْم يَقع فِي دَار وَيثبت حَتَّى يرى، وَمن بلهه أَنه وضع هَذَا الحَدِيث على ابْن عَبَّاس وَكَانَ ابْن عَبَّاس فِي زمن الْمِعْرَاج ابْن سنتَيْن فَكيف يشْهد تِلْكَ الْحَالة ويرويها"[2].

وقال الدكتور محمد أبو زهو: "وضع علماء الإسلام وجهابذة هذه الفنون قواعد، لا تكاد تخطئ في الدلالة على وضع الحديث، وذلك؛ لأن ملكة النقد كانت راسخة فيهم، حتى أصبحوا نقادا بالأرواح والأبدان، ونحن نذكر لك بعض هذه القواعد لتلمس بنفسك، أنهم ما فرطوا في مهمتهم الشريفة فنقول:

1- يعرف الوضع بقرينة في الراوي، تنادى عليه بالكذب فيما يقول، ومثال ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال: كنت عند سعد بن ظريف، فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: "معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين"،

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، ج2، ص845.

[2] الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ج1، ص373.

ومثال ذلك أيضا ما روي أنه قيل لمأمون بن أحمد الهروي، ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان، فروي عن النبي ﷺ: "يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة هو سراج أمتي"، إلى غير ذلك.

2- يعرف الوضع بقرينة في المروي، كأن يكون الحديث ركيك المعنى فقط أو ركيك اللفظ والمعنى معا، أما ركة اللفظ فقط، فلا تدل على الوضع لجواز أن الراوي تصرف في لفظ الحديث، فأتى بلفظ ركيك من عنده، ويكون معنى الحديث صحيحا، وله أصل عن النبي ﷺ، فلا تدل ركاكة اللفظ فقط على أن الحديث الموضوع، اللهم إلا إذا ادعى الراوي أن الحديث الذي رواه من لفظ النبي ﷺ، وصرح بذلك فإنه يكون كاذبا؛ لأن النبي، ﷺ كان أفصح العرب، وعند ذلك تدل ركاكة اللفظ وحدها على وضع الحديث وكذب راويه، ومثال ركاكة المعنى ما نسبوه كذبا إلى النبي ﷺ: "لا تسبوا الديك فإنه صديقي"، و"الديك الأبيض الأفرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل" و"لو كان الأرز رجلا لكان حليما".

3- من أدلة وضع الحديث أن يكون مخالفا للعقل، بحيث لا يقبل التأويل أو مخالفا للمحس المشاهد مثال الأول: الإخبار عن الجمع بين الضدين، أو نفي الصانع وذلك؛ لأنه لا يجوز ورود الشرع بخلاف مقتضى العقل، ومثال ذلك الحديث: "خلق الله الفرس فأجراها، فعرقت فخلق نفسه منها"، فهذا لا يقوله عاقل، ومثال الثاني حديث: "الباذنجان شفاء من كل داء"، فهذا باطل؛ لأن المشاهد المحس هو أن الباذنجان يزيد الأمراض شدة[1].

[1] الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو رحمه الله، دار الفكر العربي، ط.2، من جمادى الثانية 1378هـ، ص382-383.

خاتمة:

لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- لقد كان الأئمة النقاد رحمهم الله شديدي التحري في الرواية، والنقد، وقبول الأحاديث وردها.

- لقد تميز العلماء المحدِّثون ممَّن نقدوا المتن بالغزارة المعرفية بسنَّة النَّبي ﷺ، والتضلُّع منها، وهذا لا يتحقَّق إلا بكثرة المطالعة والعيش مع سنة النبي ﷺ، ومدارسة حديثه حتى تختلط السُّنة بحياته.

- دور العقل يجب أن يكون في تأصيل القواعد العلمية الصحيحة للنقد والجرح والتعديل، والترجيح والتعليل، وغير ذلك. والمقصود بالعقل هنا العقل المستنير بالكتاب والسنة لا العقل المجرد.

- فالمحدثون لا يغترون بظاهر الإسناد فحسب؛ بل ينظرون إلى أشياء أخرى أدق وأعمق، وهي أن الخبر لا يقبله العقلاء، حتى حكموا على الأحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد.

-عند مخالفة الحديث للعقل الصريح فلابد من التفريق بين العقل الصريح للإنسان ورأيه الذي يعتقده.

- المقصود بالنظر العقلي هو جميع العمليات العقلية التي تسلك في البحث العلمي بعيدا عن الخضوع للمسلمات التي لم تثبتها الأدلة العلمية المعتبرة.

- لقد أعمل المحدثون العقل في الحديث في السند والمتن إلا أنهم حين أعملوا العقل وضعوا له حدودًا:

1- أنَّ العقل البشري محدود؛ 2-أن العقل البشريَّ غير محصور من ناحية الكثرة.

-راعى المحدثون العقل في قبول الحديث ورده عند السماع: بفحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الرواي، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، ولا بد للراوي أن يكون قلبه حاضرا أثناء السّماع.

- كثير من طلبة الحديث كانوا لا يكتبون عن أحد حتى يسألوا عنه أئمة الشأن الذين يعرفون الرواة، ومن يجوز أن يكتب عنه، ومن لا يحل كتب حديثه للاحتجاج أو الاعتبار.

- راعى المحدثون للعقل عند التحديث؛ فإنه لا تجوز رواية حديث ضعيف فضلا عن الموضوع إلا ببيان ضعفه. فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به.

- راعى المحدثون العقل عند الحكم على الرواة؛ فكثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به. وقد جعلوا لقبول الرواية قرينة تدلُّ على ضبط الراوي كتحديثه من الكتاب، وموافقة الثقات وعدم مخالفتهم. وقد وضعوا قانونا عقليا راعى مصلحة التحوط للحديث، مصلحة حرمة الناس الذين يروون الحديث.

- راعى المحدثون العقل في الحكم على الأحاديث. فالأحاديث النبوية لا يمكن أن تخالف العقل. وأي حديث يخالف العقل يكون مردودا.

- يعرف الوضع تارة بقرينة في الراوي، وتارة بقرينة في المروي.

- من أدلة وضع الحديث أن يكون مخالفا للعقل، بحيث لا يقبل التأويل أو مخالفا للمحس المشاهد.

قائمة المصادروالمراجع:

1. -القرآن الكريم.
2. -أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار، عمان، ط1، 1420هـ-2000م.
3. -أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم، محاضرة الدكتور خلدون محمد سليم الأحدب أستاذ الحديث وعلومه في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، 1427هـ-2006م،مجمع الفقه الإسلامي بجدة، منتدى الفكر الإسلامي.
4. -اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
5. -آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، كتب كلمة عنه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، حققه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.
6. -الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، البُستي (ت 354هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت739هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ
7. -الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، عبد الفتاح أبو غدة (ت1417هـ)، دار ابشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط3، 1435هـ-2014م.
8. -الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت 702هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. -الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، عالم الكتب، بيروت، 1402هـ– 1982م.
10. -أصول التصحيح والتضعيف، د. عبدالغني بن أحمد جبر مزهر، المصدر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد 41، تاريخ الإضافة: 2007/1/27 ميلادي - 1428/1/9 هجري.
11. -الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، لأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
12. -التصحيح والتضعيف العقلي، مجلة البحوث الإسلامية، إشراف الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ردمد : ISSN 1319-2094، رقم الإيداع: 1135/14، العدد الحادي والأربعون -الإصدار: من ذو القعدة إلى صفر لسنة 1414هـ 1415هـ، البحوث، أصول التصحيح والتضعيف، الجزء رقم41.
13. -التعديل والتجريح، الباجي، دراسة وتحقيق: أحمد لبزار، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
14. -الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ) المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة النشر: 1998م.
15. -الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

16. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ.
17. الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو رحمه الله، دار الفكر العربي، ط2، من جمادى الثانية 1378هـ.
18. الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب المطلبي القرشي المكي (ت204هـ)، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940م.
19. -السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ-2003م.
20. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ.
21. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ1997م.
22. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
23. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت 360هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ.
24. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
25. المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
26. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، ج1-2: 1386هـ، ج3:1388هـ.
27. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ.
28. النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، د. محمد ناصيري، مجلة الواضحة، دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا بالرباط، العدد 7.
29. النقد الحديث بين المحدثين والحداثين، لنماء البنا، مجلة الفكر الغسلامي المعاصر، العدد 101، ربيع2021/1442.
30. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1404هـ/1984م.

31. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
32. تهذيب التهذيب، ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت852هـ)، باعتناء: إبراهيم ال زيبق وعادل مرشد، مؤ سسة ال رسالة، بيروت، ط1، 1416=1996م.
33. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ.
34. حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا، بقلم الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار المسلم، الرياض، ط1، 1414هـ-1994م.
35. درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411هـ-1991م.
36. سنن أبي داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
37. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ- 2004م.
38. سؤال العمل بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم، طه عبد الرحمان،ط1، 2012، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
39. شبهة عرض السنة على العقل والرد عليها، نشر بتاريخ: 17 أبريل 2016، شبكة السنة النبوية وعلومها، المشرف العام، أ.د. فالح بن محمد بن فالح الصغير. الموقع: https://alssunnah.com/site-sections/16-site-sections/aldfaa-alssunnah/4849-105-13
40. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ-1987م.
41. عقلنة النص" على الرابط التالي: https://salafcenter.org/3531/
42. علل المتون بين الرواية والغواية، ردا على شبهات رد الحديث، أبو ميز، ياسر عريف، البيان، لندن، العدد341، محرم/نوفمبر 2015، دار المنظومة. الرابط: https://search.mandumah.com/Record/670721
43. قاربٌ بلا قاع! (دراسةٌ في المنهج النَّقدي للمتون بين المحدِّثين والحداثيين، إعداد إبراهيم بن محمد صديق، مركز سلف للبحوث والدراسات، بإشراف د. محمد بن إبراهيم السعيدي.
44. كتاب التوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ، ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق (ت311)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد: الرياض، ط5؛ 1414=1994م.

45. -مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط 3، 1426هـ.

46. مذكرة منهج النقد في علوم الحديث، في المقع الإلكتروني بعنوان: مفهوم النقد الحديثي ونشأته ودوافعه. الرابط: https://elearning.univ-eloued.dz

47. معايير نقد المتن عند المحدثين، لإبراهيم ن محمد صديق، مركز سلف للبحوث والدراسات.

48. معرفة الرجال عن يحيى بن معين، ابن محرز: أحمد لن محمد بن القاسم، ت محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية: دمشق ط1: 1405هـ=1985م.

49. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر: 1406هـ

50. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (ت 405هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ-1977م.

51. مقاييس نقد متون السنة، د. مسفر عزم الله الدميني، ط1، 1404-1984هـ، السعودية، الرياض.

52. منزلة الفقه والعقل عند أهل الحديث، للأستاذ رؤوف صاولة، جامعة الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر- المجلد: 32، العدد: 1، السنة: 2018.

53. منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية للدكتورة موزة أحمد محمد الكور، مدرسة الحديث وعلومه بكلية الشريعة جامعة قطر.

54. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثري، الرياض، السعودية، ط3، 1410هـ-1990م.

55. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص402، دار الفكر، دمشق، ط3، 1418-1997م.

56. موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد https://rabee.net/book/، كتبه ربيع بن هادي المدخلي.

57. هل غيب الإسناد عقل المحدثين، مركز يقين، http://yaqenn.com

58. هل كان ابن حجر العسقلاني يعرض الحديث على عقله قبل تصحيحه؟ بتاريخ: 26 شوال 1434هـ/ 1-9-2013م. الرابط: https://www.islamweb.net/ar/fatwa/217402/